

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر



Faculté : Sciences économie et commerce et de gestions

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Département : Sciences économiques

قسم: العلوم الاقتصادية

مسابقة الدخول لدكتوراه الطور الثالث، ل م د 2019/2020 Concours d'accès au doctorat 3^e cycle, LMD 2019/2020

Spécialité :	السياسات التجارية والمالية الدولية	الاختصاص:
--------------	------------------------------------	-----------

Variante :	03	الخيار رقم:
Epreuve :	تمويل دولي	اختبار:

السؤال الأول: (05 نقاط)

يُعرف التمويل الدولي في أبسط مفاهيمه على أنه انتقال أو تحرك رؤوس الأموال بمختلف أشكالها بين دول العالم من أماكن وفرتها إلى أماكن ندرتها، إلا أنه في بعض الحالات تتدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلد رغم ما يعانيه من عجز في رؤوس الأموال.

المطلوب:

- ما هي الحالات التي يستمر فيها تدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلد رغم ما يعانيه من عجز في رؤوس الأموال؟

السؤال الثاني: (07 نقاط)

إن أزمات سعر الصرف التي تعرضت لها العديد من الاقتصاديات التي كانت تتبع نظام سعر الصرف الثابت مع نهاية القرن الماضي لم تترك لكثير منها بدلاً سوي تعويم العملة.

المطلوب:

- ما هي شروط الانتقال من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المرن؟ مع الشرح؟

السؤال الثالث: (08 نقاط)

- أشرح كيف تتدخل السلطات النقدية في تحديد سعر صرف عملتها؟

بال توفيق

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر



Faculté : Sciences économie et commerce et de gesticions

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Département : Sciences économiques

قسم: العلوم الاقتصادية

مسابقة الدخول لدكتوراه الطور الثالث، لـ م د 2020/2019 Concours d'accès au doctorat 3^e cycle, LMD 2019/2020

Spécialité :	السياسات التجارية والمالية الدولية	الاختصاص:
--------------	------------------------------------	-----------

Variante :	03	ال الخيار رقم:
------------	----	----------------

Epreuve :	الاجابة النموذجية لمادة التمويل الدولي	اختبار:
-----------	--	---------

الاجابة على السؤال الأول: (05 نقاط)

الحالات التي يستمر فيها تدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلد رغم ما يعانيه من عجز في رؤوس الأموال هي:

- أزمات المديونية الخارجية: (1ن)
- عدم الاستقرار المصري والمالي: (1ن)
- عمليات المضاربة على تغيرات أسعار الصرف: (1ن)
- اختلاف مستويات أسعار الفائدة بين الدول: (1ن)
- عدم استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية. (1ن)

الاجابة على السؤال الثاني: (07 نقاط)

أهم شروط الانتقال من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المرن:

- 1- سوق للنقد الأجنبي تتسم بالعمق والسيولة: إن تطبيق نظام سعر الصرف المرن يتطلب وجود سوق للنقد الأجنبي على درجة كافية من الكفاءة والعمق تسمح باستجابة سعر الصرف لقوى السوق. وتتسم هذه الأسواق في معظم البلدان النامية بالضيق وعدم الكفاءة، ويرجع ذلك جزئياً إلى اعتمادها بدرجة كبيرة على اللوائح التنظيمية للصرف الأجنبي، كما يعرقل جمود سعر الصرف تنمية سوق الصرف الأجنبي لضعف الحافز لدى المشاركين في السوق لتشكيل آراء بشأن اتجاهات سعر الصرف أو اتخاذ مواقف أو إدارة المخاطر، وفضلاً عن ذلك، فإن البنك المركزي الذي يدير نظاماً للسعر الثابت عادةً ما ينشط للعمل في السوق بحكم الضرورة وهو ما يقيد النشاط فيما بين البنوك. (1.75)

2- سياسات متماسكة تحكم تدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي: بينت التجارب القطرية السبب في الحاجة إلى أن تكون عمليات التدخل انتقائية ومقتصرة وذلك نظراً لـ..... (0.75 ن)

• صعوبة اكتشاف وقياس اختلال التعادل في سعر الصرف، نظراً لتنوع المنهجيات المستخدمة في تقدير سعر صرف التوازن: (0.25 ن)

• التذبذبات قصيرة الأجل في سعر الصرف قد لا تستدعي دائماً القيام بالتدخل، فقد ينشأ التذبذب في سعر الصرف من التغيرات في الأسس الاقتصادية الكلية، أو وصول معلومات جديدة تعكس عمليات السوق في اكتشاف الأسعار: (0.25 ن)

• قد لا يكون التدخل الرسمي دائماً فعالاً في التأثير على سعر الصرف أو تقليل التذبذب كما لوحظ في الشيلي والمكسيك وتركيا، والواقع أن التدخل غالباً ما يزيد من تذبذب أسعار الصرف: (0.25)

• يكون التدخل أكثر فاعلية نسبياً عندما يكون نادراً نسبياً نظراً لأنه يعظم لأقصى حد عنصر المفاجئة ويبقي ثقة الأسواق في الالتزامات الرسمية بمرونة سعر الصرف: (0.25 ن)

3- ركيزة اسمية ملائمة تحل محل سعر الصرف الثابت: مع تحول أي بلد إلى نظام صرف أكثر مرونة، فإن عبء إدارة السيولة (المعرض

النقدية) ينتقل من التدخل في سوق الصرف الأجنبي إلى أدوات السياسة النقدية الأخرى، وعلى الرغم من أهمية هذه الأدوات في ظل أي من أشكال نظم الصرف، فإن أهميتها تزداد في ظل مرونة سعر الصرف. ومع صعوبة إنشاء ركيزة اسمية بديلة ذات مصداقية، لجأ العديد من البلدان إلى التخلّي ببطء عن ركيزة سعر الصرف باعتمادها على سبيل المثال نطاق تقلب زائف كنظام وسيط إلى حين التحرك نحو ركيزة اسمية أخرى. وربما بعد فترة طويلة، وعادةً ما يحدد نطاق التقلب باتساق حول سعر مركزي زائف على أن يتسع تدريجياً حتى ينحصر الاختلاف بين أهداف سعر الصرف وأهداف التضخم في آخر المطاف لصالح أهداف التضخم، وقد نجحت كل من الشيلي وبلغاريا وبولندا في التحول باستخدام نطاقات تقلب زاحفة اتسعت بمرور الوقت استجابة لزيادة التدفقات الرأسمالية الوافية. (1.75 ن)

4- نظم فعالة لتقدير وإدارة مخاطر سعر الصرف في القطاعين العام والخاص: عندما يتم تعويم عملة بلد ما تنقل مخاطر سعر الصرف من القطاع العام (البنك المركزي) إلى القطاع الخاص، فلا يصبح القطاع العام بعد ذلك مستعداً للتدخل عند مستويات أسعار ثابتة. وفي الواقع الأمر، يحدث التحول غير المنظم غالباً نتيجة اختلالات لا يمكن التعامل معها في ميزانية العمومية للقطاع العام. وبالتالي فإن تحديد حجم ونطاق المخاطر التي يتعرض لها سعر الصرف في القطاعات المالية وغير المالية هو أيضاً عنصر أساسياً في تحقيق التحول المنظم من نظم الربط، وقد تؤثر مخاطر سعر الصرف التي يتعرض لها القطاع الخاص إلى حدٍ كبير على وتيرة التحول ونوع نظام الصرف المرن الذي يعتمد نطاق التقلب مقابل التعويم على سبيل المثال) وسياسات التدخل الرسمي. (1.75)

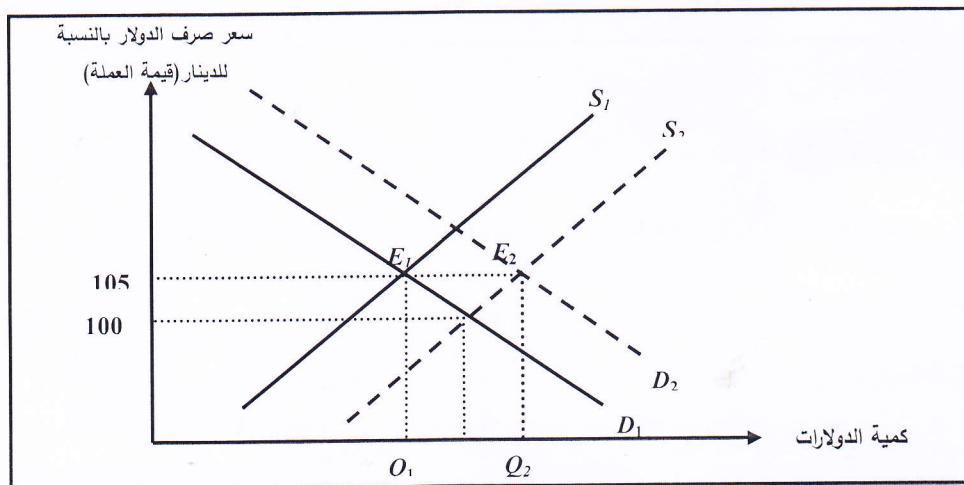
ان

يعتبر سعر الصرف الثابت السعر المحدد قانوناً من طرف الحكومات، حيث تتدخل السلطات النقدية بتحديد القيمة الخارجية لعملتها الوطنية خلال فترات متفاوتة لكي تحافظ على قيمة عملتها واستقرار سعرها والجىءولة دون ارتفاع السعر أو انخفاضه على المستوى المحدد، متصدية بذلك لقوى السوق وتأثيرها. فلنفرض أن الجزائر قررت ثبيت سعر صرف الدولار مقابل الدينار بـ 105 دينار جزائري

ن0.5

للدولار الواحد، ونتيجة لعملية ما قررت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة الاستثمار في الجزائر وبالتالي زيادة عرض الدولار، وانتقال منحى العرض إلى اليمين من S1 إلى S2 . كما هو موضح في الشكل التالي:

(02).....



ان

في هذه العملية ستؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار إلى 100 مثلاً. وأن الحكومة قررت ثبيت هذا السعر فإنها ستحاول منع انخفاض

الدولار إلى المستوى 100 دينار، وبالتالي تلجأ إلى شراء كميات من الدولار مقابل الدينار وبالتالي زيادة الطلب على الدولار فينتقل منحى الطلب

ان

الأعلى من D1 إلى D2 وبذلك ثبات السعر عند 105 ، والعكس صحيح عند شراء السلع الأمريكية. ولكن استمرار نظام ثبيت سعر الصرف

ان

يشكل صعوبة بالغة، حيث يتطلب هذا النظام وجود احتياطيات كافية من العملات الأجنبية تُمكن البنك من التدخل باياعاً ومشترطاً

للعملات كلما لزم الأمر، ونظرأً لمحدودية الاحتياطات ونفادها، فلا يمكن أن يستمر هذا عند سعر محدد مثل 105 ، لذا نرى أن الدول التي

تطبق النظام الثابت تغيره من حين إلى آخر وذلك لإعطائه نوعاً من المرونة.

ان